ELECTIONS AND THE PROBLEMATIC OF STATE–BUILDING

الانتخابات واشكالية بناء الدولة

DALEELAH ALBASHEER MOHAMMED

FATIMA ISMAIL RAMADAN SALEH

دليلة البشير محمد

فاطمة إسماعيل رمضان صالح

Abstract:

This study examines the problematic relationship between elections and state-building in Libya after 2011, highlighting that elections have not always functioned as a means of achieving stability. On the contrary, they have at times exacerbated political and regional divisions due to weak institutions, the absence of a constitution, and the interference of armed groups and external actors. The article reviews past electoral experiences, such as the 2012 General National Congress and the 2014 House of Representatives, demonstrating how elections have become instruments of conflict rather than tools for reconciliation. It further analyzes the role of the High National Elections Commission and the challenges it faces, including limited independence and the influence of political polarization. The study argues that state-building requires strong institutions, stable security, and an independent judiciary, and that elections must take place within a sound legal and societal framework. It warns that ongoing electoral corruption and vote-buying undermine state legitimacy, turning elections into mechanisms for reproducing political elites instead of achieving genuine change.

The article concludes that elections could contribute to state-building in Libya if conditions of stability, transparency, and broad national consensus are met. However, under current circumstances, elections remain fraught with risk and are more likely to deepen existing divisions than to overcome them.

Keywords: Elections, State-Building, Political Legitimacy, Libya.

ملخص البحث:

يتناول البحث إشكالية العلاقة بين الانتخابات وإشكالية بناء الدولة في ليبيا بعد 2011، موضحًا أن الانتخابات لم تكن دائمًا وسيلة لتحقيق الاستقرار، بل ساهمت أحيانًا في تعميق الانقسامات السياسية والمناطقية، نتيجة ضعف المؤسسات، غياب الدستور، وتدخل الجماعات المسلحة والأطراف الخارجية. يستعرض المقال تجارب انتخابية سابقة كمؤتمر 2012 ومجلس النواب 2014، ويوضح كيف تحولت الانتخابات إلى أداة للصراع بدلاً من المصالحة. كما يناقش دور المفوضية العليا للانتخابات والتحديات التي تواجهها، كضعف استقلاليتها وتأثير التجاذبات السياسية. يشير البحث إلى أن بناء الدولة يحتاج إلى مؤسسات قوية، أمن مستقر، وقضاء مستقل، وأن الانتخابات يجب أن تُجرى ضمن بيئة قانونية ومجتمعية سليمة. ويرى أن استمرار الفساد الانتخابي وشراء الأصوات يُقوّض شرعية الدولة، ويحول الانتخابات إلى وسيلة لإعادة إنتاج النخب بدلًا من تحقيق التغيير. ويخلص المقال إلى أن الانتخابات قد تسهم في بناء الدولة الليبية إذا توفرت شروط الاستقرار، الشفافية، وتوافق وطني شامل، لكنها في ظل الظروف الحالية تبقى محفوفة بالمخاطر ومهددة بتعميق الانقسام بدلًا من تجاوزه.

الكلمات المفتاحية: الانتخابات، بناء الدولة، الشرعية السياسية، ليبيا.

المقدمـــــــــــــــــــــــة

تعد ليبيا من أبرز الدول التي شهدت تحولات سياسية وصراعات دموية معقدة منذ الإطاحة بنظام القذافي في عام 2011. ورغم مرور أكثر من عقد على تلك الأحداث، لا تزال البلاد تواجه تحديات هائلة في بناء دولة حديثة ومستقرة. في هذا السياق، تبرز الانتخابات كأداة أساسية تهدف إلى تحقيق التمثيل الشعبي، وإعادة بناء مؤسسات الدولة بعد سنوات من الانهيار والتشتت. إلا أن الانتخابات في ليبيا لم تكن مجرد عملية

إجرائية للانتقال من مرحلة الفوضى إلى مرحلة الاستقرار، بل كانت وما تزال تمثل جزءاً من إشكالية أعمق تتعلق بمفهوم الدولة، شرعيتها، وآليات حكمها.

تشير التجارب الانتخابية في ليبيا إلى أن الانتخابات لم تكن دائمًا وسيلة لتحقيق الوحدة الوطنية أو تعزيز التماسك الاجتماعي. فقد ارتبطت العملية الانتخابية في العديد من الأحيان بعمليات تهميش أو استبعاد لفئات اجتماعية، ثقافية أو جغرافية معينة، مما أدى إلى تعزيز الانقسامات بين الشرق والغرب، وبين الجماعات المسلحة المختلفة، بل وأحيانًا بين مؤسسات الدولة نفسها. هذا المشهد يعكس إشكالية أكبر تتعلق ببناء الدولة في ليبيا، حيث أن التحدي لا يكمن فقط في إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، بل في ضمان أن هذه الانتخابات تشكل خطوة حقيقية نحو استقرار سياسي دائم وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وفي هذا المقال، سيتم تحليل العلاقة المعقدة بين الانتخابات وإشكالية بناء الدولة في ليبيا، مع تسليط الضوء على العوامل التي ساهمت في تأجيل الانتخابات في عدة مناسبات، والتحديات التي تواجه العملية الانتخابية في ظل الأزمات السياسية والعسكرية المستمرة. سنناقش كذلك الأثر الذي تتركه الانتخابات على الهوية الوطنية الليبية، ومدى قدرتها على دفع البلاد نحو إعادة بناء مؤسساتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

كما سيتم استعراض تجارب دولية مشابهة للاستفادة منها في تقديم حلول وإستراتيجيات قد تساعد ليبيا في التغلب على عقبات الانتخابات وتحقيق الاستقرار المستدام.

نهدف من خلال هذا المقال إلى تقديم تحليل دقيق ومتكامل لواقع الانتخابات في ليبيا، ومدى تأثيرها على عملية بناء الدولة، وذلك في محاولة لتقديم رؤى تسهم في تحقيق تطلعات الشعب الليبي نحو دولة مدنية، ديمقراطية، ومستقرة.

الإشكالية الجوهرية التي يتناولها هذا المقال هي:

هل بإمكان الانتخابات في ليبيا أن تكون شكلًا من أشكال بناء الدولة، أم أنها تعمل على تعميق هشاشتها وانقسامها؟

يهدف البحث إلى:

- تحليل السياق النظري للعلاقة بين الانتخابات وبناء الدولة في الدول ما بعد النزاع؛
- دراسة دقيقة لتجربة ليبيا الانتخابية منذ 2011، مع إبراز مواطن القوة والضعف؛
- تقييم مدى تأثير الانتخابات على مسار بناء الدولة الليبية؛
- تقديم توصيات قابلة للتطبيق لتعزيز دور الانتخابات كأداة لبناء الدولة.

يعتمد هذا البحث على منهجية تحليل سياسي تاريخي، مع دراسة حالة ليبيا، من خلال مصادر متنوعة تشمل تقارير الأمم المتحدة والمفوضية الوطنية العليا للانتخابات، إضافةً إلى الكتب والرسائل العلمية والمقالات والمجلات والدوريات المتعلقة بموضوع البحث.

الإطار النظري

أولاً: تعريف الانتخابات:

الانتخابات هي عملية يتم من خلالها اختيار شخص أو مجموعة من الأشخاص لتولي منصب معين من بين مجموعة من المرشحين. وقد تعددت تعريفات الانتخابات بين المجالات القانونية والسياسية، ومنها ما جاء في لسان العرب لابن منظور، حيث أشار إلى أن "النخب" تعني الاختيار والانتقاء من الأفضل. فالنخب هي ما يتم اختياره من بين مجموعة معينة. أما في الاصطلاح السياسي، فيعرف الانتخاب بأنه اختيار فرد من بين مجموعة من المرشحين ليكون ممثلًا للجماعة التي ينتمي إليها.

يُطلق أحيانًا على الانتخاب اسم "الاقتراع"، حيث يُقصد به التصويت لاختيار شخص أو مجموعة معينة. ومن المهم أن نلاحظ أن الانتخاب هو حق عام يُمارس من قبل المواطنين في ظل توفر شروط معينة مثل

السن والعقل واعتبارات الشرف، دون أن يحق لأي سلطة منع المواطن من ممارسة هذا الحق طالما استوفى الشروط اللازمة.

وقد عرَّف الدكتور صلاح الدين فوزي الانتخاب على أنه "الإجراء الذي من خلاله يعبر المواطنون عن إراداتهم ورغباتهم في اختيار حكامهم ونوابهم البرلمانيين من بين عدة مرشحين". وبذلك، يمكن القول إن الانتخابات هي إجراء دستوري يهدف إلى اختيار الأفراد أو المجموعات لشغل المناصب العامة. (بالة، 2017)

وتعرف الانتخابات بأنها " السلطة الممنوحة بالقانون لبعض المواطنين الذين تتكون منهم هيئة الناخبين، للمساهمة في الحياة العامة مباشرة أو للنيابة عن طريق الإفصاح عن إراداتهم فيما يتعلق بتنصيب الحكام وتسيير أمور الحكم. (المسيعدين، 2015: 82)

في هذا السياق يشير المفكر الأمريكي "صامويل هانتجون" إلى مدى أهمية الانتخابات فيقول "في الانتخابات تتجسد آلية عمل نظام الديمقراطية النيابية والوسيلة التي يتم بها إضعاف الأنظمة الديكتاتورية و القضاء عليها، و هي أداة نشر الديمقراطية و هدفها أيضا ... فالانتخابات لا تعن حياة الديمقراطية فقط وإنما موت الديكتاتورية". (الغول، 2003: 26)

تُستخدم الانتخابات كمصدر للشرعية وللسماح بالتداول السلمي للسلطة، لكن نجاحها يفترض وجود قواعد واضحة، ونظام قانوني دستوري، وجهوزية مؤسسات، واستقلالية هيئة مُنظمة، وقبول من جميع الأطراف.

ثانياً: أهداف الانتخابات الليبية

إن تحديد الأهداف المرجوة من العملية الانتخابية في البلدان الديمقراطية يُعد خطوة أساسية نحو نجاح التحليل السياسي، سواء من حيث مكامن القوة والضعف، أو من حيث التحديات والفرص المتاحة. ولا تُعتبر ليبيا استثناءً من هذه القاعدة. فالانتخابات الليبية تمثل عملية تراكمية تعكس أهدافًا تعبر عن التطلعات الواقعية والمثالية في آنٍ واحد.

يُعتبر بناء دولة القانون والمؤسسات وتعزيز الديمقراطية هدفًا مشروعًا بحد ذاته، لكن انتشار فوضى السلاح، الفساد، والتدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية يعوق بشكل كبير العملية الانتخابية والديمقراطية في ليبيا الجديدة .وبذلك، يُمكن وصف هذه الأهداف بمثالية الحال، بالنظر إلى التحديات الحالية التي تواجهها البلاد.

رغم تنوع أهداف الانتخابات من حيث الكم والكيف من دولة إلى أخرى، تشير الأدبيات إلى أن الأهداف المنشودة للعملية الانتخابية في ليبيا الجديدة بعد 2011 تتحدد في مجموعة من النقاط الجوهرية، وهي:

1. تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين :حيث يكون لكل فرد صوت واحد بنفس القوة القانونية والسياسية.
2. تحقيق شرعية النظام السياسي :من خلال الانتخابات، حيث تعد الانتخابات المصدر الأساسي لشرعية النظام في ليبيا.
3. اختيار الحكومة بطريقة ديمقراطية :الانتخابات تُعتبر آلية فعالة لضمان التمثيل الديمقراطي الصحيح.
4. مراقبة نشاطات الحكومة :من خلال الانتخابات، يتم مكافأة القيادات الناجحة ومعاقبة النخب الفاشلة في الانتخابات القادمة.

5. تحقيق الاستمرارية والتسليم السلمي للسلطة :حيث تساهم الانتخابات في التغيير السياسي وتساهم في استمرارية السلطة بشكل سلمي.
6. الدعاية للممارسة الديمقراطية :يُنظر إلى الانتخابات على أنها شكل من المشاركة الرمزية في العملية الديمقراطية في ليبيا الجديدة.

بالنسبة للمستقبل، فإنه يعني التغيير بالضرورة:

- إذا كان التغيير للأفضل، فإنه يمثل مشهدًا متفائلًا.
- أما إذا كان التغيير للأسوأ، فإن ذلك يعكس مشهدًا متشائمًا.
- وفي حال استمرار الأوضاع على ما هي عليه، فإن المستقبل سيظل امتدادًا لـ الحاضر، مما يخلق نوعًا من الاستمرارية للأوضاع القائمة.(خشيم، 2019: 33)

ثالثاً: مراحل العملية الانتخابية

يتناول هذا المبحث مراحل التحضير والتنفيذ للانتخابات، وينقسم إلى فرعين:

الفرع الأول: المرحلة التمهيدية

1. إجراءات تسجيل الناخبين :تتطلب عدالة اجتماعية وشمول لكل المواطنين المؤهلين.
2. حق الانتخاب :مبني على الشروط القانونية كالجنسية، الأهلية، والسن.
3. حق الترشح :يشترط أن يكون المرشح ليبيًّا، غير منتسب لجهاز أمني أو عسكري، ويتم تقديم ترشحه للهيئة الوطنية للانتخابات.
4. الإدارة الانتخابية :الهيئة الوطنية العليا للانتخابات تُعد الجهة المشرفة، وتتمتع بالاستقلالية.

الفرع الثاني: المرحلة النهائية

1. الحملة الانتخابية :مجال حرّ للتعبير السياسي ويُفترض فيها المساواة بين المرشحين.
2. الاقتراع :يتم بشكل سري وتحت إشراف محكم.
3. فرز الأصوات وإعلان النتائج :يتطلب دقة وشفافية وقد يتم باستخدام أجهزة إلكترونية. (دلة، 2024: 653-654)

رابعاً: الآليات القانونية لضمان نزاهة الانتخابات

يركز هذا الجزء على الضمانات القانونية التي تؤكد شفافية العملية الانتخابية وسلامتها:

1- الرقابة الدولية:

تتمثل الرقابة الدولية على الانتخابات في متابعة المنظمات والهيئات الدولية لسير العملية الانتخابية بهدف ضمان نزاهتها وشفافيتها. ويُفرّق بين المراقبة والإشراف، إذ تشير المراقبة إلى المتابعة دون تدخل مباشر، مع التركيز على رصد الأحداث وتقديم تقارير تقييمية. أما من الناحية القانونية، فتعتمد هذه الرقابة على أطر دولية مثل ميثاق الأمم المتحدة، والذي يتيح للدول دعوة جهات دولية لمراقبة الانتخابات وفقًا لرغبتها. (فهمي، 2013: 60)

2- الضمانات المحلية

تتمثل في وجود تشريعات واضحة، مثل قانوني الانتخابات لعامي 2021 و2023، إلى جانب الدور القضائي في الفصل في الطعون الانتخابية، فضلاً عن ضمان الشفافية في جميع مراحل العملية الانتخابية، بما في ذلك التسجيل، الترشح، الحملات الانتخابية، والاقتراع.

خامساً: المفوضية العليا للانتخابات بليبيا:

تُعد المفوضية الوطنية العليا للانتخابات إحدى الركائز المؤسسية الأساسية في مسار بناء الدولة الحديثة في ليبيا، باعتبارها الجهة المسؤولة عن ضمان إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وهي العملية التي من دونها لا يمكن الحديث عن شرعية مؤسسات الحكم أو تداول سلمي للسلطة .وقد أنشئت المفوضية بموجب القانون رقم (8) لسنة 2013، كهيئة مستقلة ماليًا وإداريًا، تُعنى بتنظيم الانتخابات العامة في البلاد.

ويُعد استقلال المفوضية شرطًا حاسمًا لنجاحها في أداء دورها، حيث تنص المادة (2) من القانون ذاته على أن المفوضية تمارس مهامها باستقلالية تامة. غير أن هذا الاستقلال المنصوص عليه قانونًا يصطدم في الواقع بجملة من التحديات التي قد تقوّض قدرة المفوضية على أداء دورها بشكل محايد، ومن أبرزها:

- تعيين رئيس المفوضية من قبل مجلس النواب (المادة 5)، مما يفتح المجال أمام التأثير السياسي المباشر، ويطرح تساؤلات حول مدى حياد الهيئة، خصوصًا في حالة وجود انقسامات حادة داخل السلطة التشريعية.
- الميزانية المعتمدة للمفوضية تمر عبر وزارة المالية ومجلس النواب (المادة 18)، مما يجعل تمويل المفوضية خاضعًا لمصالح سياسية أو تجاذبات قائمة، وبالتالي يُهدد استقلالها المالي والإداري ويضعف قدرتها على اتخاذ قرارات بعيدة عن الضغوط.

هذه القيود تُشير إلى وجود استقلالية "نصية" أكثر منها استقلالية "وظيفية"، وهو ما يُفقد المفوضية دورها كمؤسسة تُرسّخ شرعية الدولة وتُفعّل المشاركة السياسية العادلة. في ظل هذه الظروف، فإن أي عملية انتخابية تُشرف عليها المفوضية قد تُفقد الثقة بها، وتتحول من فرصة لتعزيز الاستقرار السياسي إلى عامل إضافي لتعميق الانقسامات.

ومن زاوية بناء الدولة، فإن المفوضية المستقلة والفعالة تُسهم في:

- إنتاج مؤسسات شرعية تعبّر عن الإرادة الشعبية.
- دعم التداول السلمي للسلطة عبر صناديق الاقتراع.
- تعزيز ثقافة المواطنة وربط المواطن بالدولة عبر آليات المشاركة.

وفي المقابل، إذا أصبحت المفوضية رهينة لقرارات سلطات غير محايدة أو مرتهنة للتمويل السياسي، فإنها تتحول إلى أداة لتزييف الإرادة الشعبية، وتُكرّس حكم النخب المسيطرة، ما يُقوّض جوهر الدولة الديمقراطية ويُفرغها من مضمونها.

كما أن تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية، من خلال تخصيص نسب تمثيلية – كما في القانون رقم 4 لسنة 2012 – يُعد خطوة مهمة نحو بناء دولة تقوم على مبادئ العدالة والمساواة .فمشاركة النساء ليست مجرد مطلب حقوقي، بل هي مؤشر مهم على شمولية النظام السياسي واستعداده لتجسيد المواطنة المتساوية.

إن وجود مفوضية انتخابات مستقلة وفاعلة ليس فقط إجراءً تنظيمياً، بل هو ضرورة لبناء الدولة على أساس الشرعية والمساءلة. أما المساس باستقلال المفوضية، سواء بالتعيين السياسي أو التمويل المُسيَّس، فهو تهديد مباشر لبنية الدولة ومؤسساتها .وتعزيز مشاركة المرأة في العملية السياسية يمثل جزءًا من هذا البناء، بما يُعزز التوازن الاجتماعي والمشاركة الواسعة في صناعة القرار. (يونس، 2022: 28)

سادساً: انتخابات المؤتمر الوطني العام

أُجريت أول انتخابات حرة منذ سنوات طويلة في 7 يوليو 2012، وأسفرت عن انتخاب المؤتمر الوطني العام الذي ضم جميع أطياف الطيف السياسي (ليبراليين وإسلاميين ومستقلين)، وكانت نسبة المشاركة تجاوزت 60% من الناخبين المؤهلين ، مع تسجيل نحو 1.8 مليون مشارك . (جون ستريملاو، 2012: 1)

- فاز التحالف الليبرالي (الائتلاف الوطني للقوى الوطنية) بـ 39 مقعدًا من أصل 80 للأحزاب، مقابل 17 للإخوان المسلمين .
- سادت آمال في تأسيس مؤسسات فعالة، لكن الجهاز الأمني ظل هشًا، حيث عجزت الدولة عن فرض سيطرتها على الجماعات المسلحة، بما في ذلك ما حدث في بنغازي عام 2012 (اغتيال السفير الأميركي وخروج احتجاجات)

انهيار الشرعية والصراع على السلطة (2013–2014)

مع فشل المؤتمر الوطني العام في السيطرة على الفوضى، ظهرت تحركات لإضعاف سلطته. ففي فبراير 2014، أعلن الجنرال خليفة حفتر عن حل البرلمان وتشكيل حكومة مؤقتة، فيما ردّت المؤسسة على أن هذا محاولة انقلاب في مايو 2014، أطلق حفتر "عملية الكرامة" العسكرية ضد الإسلاميين في الشرق، مما فتح الباب لصراع مسلح بين حفتر (مدعوم من بعض الدول الإقليمية) وائتلاف "فجر ليبيا" الإسلامي المدعوم من مصر وقطر وتركيا .

سابعاً: انتخابات مجلس النواب

في 25 يونيو 2014، نُظّمت انتخابات برلمانية لـ 200 مقعدًا بـ نظام الفردي (بدون قوائم حزبية)، لكن نسبة المشاركة كانت منخفضة جدًا (حوالي 18%) بسبب الانقسامات الأمنية والجغرافية، لا سيما في درنة وكفرة وسبها، حيث قُتل ناشطة بارزة، سلوى بوجهيش، عقب تصويتها في بنغازي، ما زاد حالة التوتر الشعبي، وعلى الرغم من فوز الحلفاء الليبراليين على الإسلاميين، رفض الأخيرون نتائج الانتخابات، واستمر الاشتباك السياسي واحتدام الصراعات المسلحة بين البرلمان وحفتر من جهة، والجماعات المسلحة "فجر ليبيا" .

الحرب الأهلية وتبعثر الدولة (2014–2020)

انقسمت ليبيا عمليًا إلى:

- الشرق، تهيمن عليه حكومة طبرق بدعم حفتر.
- الغرب، تحت حكومة مدعومة من الأمم المتحدة في طرابلس.
- وجود واسع لجماعات مسلحة وسلاطين محليين مستقلين عن الحكومة.كما استفادت الجماعات المتطرفة (كداعش) من الانفلات الأمني، الأمر الذي دفع حفتر لعاصفة ضدها بين 2015 و2016 .

محاولات الاتفاق الوطني والأزمة المعاصرة (2020–2025)

في أكتوبر 2020، تم توقيع اتفاق وقف لإطلاق النار بين الأطراف المتنازعة، أتبعه منتدى الحوار السياسي وتشكيل حكومة وحدة وطنية في بداية 2021 .لكن الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر عقدها في 2021 – كانت محط خلاف، وتعرضت للتأجيل أو الإلغاء عدة مرات بسبب النزاعات القانونية، وخلافات حول القاعدة الدستورية وهيئة الانتخابات .

كما يبدو أن إيرادات النفط والاتجار غير المشروع بالمشتقات يموّلون الجماعات المسلحة في مناطقهم، ما يشكل حجر عثرة أمام إقامة دولة مركزية قوية .

أزمة شرعية مستمرة وبيروقراطية معطلة

يشهد المشهد مؤسسات متنافرة: البرلمان الشرقي، المجلس الأعلى للدولة في الغرب، حكومة الدبيبة ومنافسه باشاغا ، فضلاً عن تأرجح المؤسسات السيادية (المصرف والنفط).

في مايو 2025، أعلن مجلس خبراء تابع للأمم المتحدة توصيات تتعلق بالإطار القانوني للانتخابات وتوحيد المؤسسات، إذ بدأت جولات مشاورات بين الفرقاء وزراء ليبيا لتطبيقها .

ثامناً: **مرتكزات بناء الدولة** :

قبل الولوج في تعريف مفهوم "بناء الدولة"، من الضروري أولًا تحديد أبرز المرتكزات التي تقوم عليها هذه العملية، والتي تعتمد على استراتيجيات متعددة ومتكاملة، يمكن تلخيصها كما يلي:

- يُعد تحقيق الأمن والرفاه على الصعيدين المحلي والدولي أحد المرتكزات الأساسية لبناء الدولة، حيث إن أداء الدول – بوصفها أبرز الوحدات في النظام الدولي – هو العامل الحاسم في هذا الإطار. وبالتالي، فإن مدى فعالية النظام السياسي يُقاس غالبًا بقوة الدولة أو ضعفها وهشاشتها.
- يشكل وجود الدولة شرطًا جوهريًا لقيام كل من القانونين الوطني والدولي، إذ تُعد الدولة المرجع الأساسي الذي تُستمد منه الحقوق وتُحدد عبره الواجبات.
- إن فعالية الدولة تُقاس بقدرتها على أداء وظائفها الأمنية والاقتصادية والسياسية، ويُعزز ذلك بوجود ولاء شعبي داعم من قبل مواطنيها، مما يُعد مؤشرًا حاسمًا على نجاح مشروع بناء الدولة.
- يتوقف ازدهار السوق الاقتصادي ونمو المجتمع المدني – كمكونين حيويين داخل الدولة – على مدى قدرة الدولة على خلق بيئات تمكينية تتيح لهذين الفاعلين أداء دورهما بشكل حر وفاعل.
- لا يمكن تحقيق القضاء على الفقر أو الحدّ منه دون تعبئة المجتمع وتحقيق شراكة حقيقية بين الدولة والمواطنين، وهو ما يُعد شرطًا جوهريًا لنجاح عملية بناء الدولة الفاعلة.

وعند التطرق إلى تعريف "بناء الدولة"، نجد أن الأدبيات السياسية قد تناولته من زوايا نظرية وعملية متعددة، حيث يرى بعض الباحثين أن بناء الدولة يُقاس بمدى قدرة النظام السياسي على تمكين مؤسساته من ممارسة وظائفها المتنوعة – سواء في المجالات الاقتصادية أو الثقافية أو الخدمية (كالبنية التحتية(، إلى جانب القدرة على وضع السياسات وتنفيذها، وتوزيع الموارد والثروات بطريقة عادلة وشفافة.

وفي اتجاه آخر، يرى البعض أن عملية بناء الدولة تتجسد في محاولة تأسيس أو إعادة تأسيس حكومة فعالة في دولة أو إقليم يفتقر لهذا الكيان أصلًا، أو يعاني من ضعف بالغ في مؤسساته .كما يُعرّفها اتجاه ثالث بأنها عملية تهدف إلى تعزيز القوة النسبية للدولة مقابل المجتمع والجهات الفاعلة الأخرى – سواء كانت دولًا أو كيانات غير حكومية – إلى جانب بناء وتوسيع الهياكل والمؤسسات السياسية والإدارية اللازمة لاستقرار الدولة.

انطلاقًا مما تم عرضه، يمكن استخلاص أن بناء المجتمعات الخارجة من الصراعات والنزاعات – أي تلك التي تعاني من حالة انهيار – يمثل في جوهره عملية تحول تدريجية من الضعف إلى القوة، ومن الهشاشة إلى الاستقرار.

ويقتضي هذا التحول تعزيز وتقوية مؤسسات الدولة القائمة، وتمكينها من أداء وظائفها الأساسية بفاعلية، بما يسهم في نقل الدولة من حالة الركود إلى حالة من الفعالية التنموية المستدامة.(حسين، 2015، 103-104)

إن هذا المسار لا يُعد فقط مسألة إدارية أو سياسية، بل هو أيضًا عملية إنعاش مؤسسي ومجتمعي، تنعكس آثارها الإيجابية على المجتمع ككل، بحيث تُؤسَّس من خلاله قاعدة راسخة للنهوض من حالة التراجع والانهيار، نحو مرحلة أكثر استقرارًا وقدرة على البناء والتطور.

تاسعاً: **التحديات الداخلية والخارجية للعملية الانتخابية في ليبيا**

واجهت العملية الانتخابية في ليبيا العديد من التحديات المعقدة، على المستويين الداخلي والخارجي.

أ- التحديات الداخلية

تتمثل أبرز التحديات في الانقسام السياسي بين مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، حيث أدت الخلافات بشأن قوانين الانتخابات وآليات إجرائها إلى تعطيل المسار الانتخابي. وعلى الرغم من تشكيل لجنة "6+6" لإيجاد توافقات، إلا أن مجلس النواب انفرد بإصدار القوانين دون التنسيق مع مجلس الدولة، مما زاد من حدة الانقسام وأثر سلبًا على سير الانتخابات.

كما واجهت المفوضية العليا للانتخابات تحديات أمنية ولوجستية أعاقت تنفيذ العملية الانتخابية، الأمر الذي انعكس على استقرار البلاد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

ب- التحديات الخارجية

1- التدخل الدولي:

شهدت ليبيا تدخلات أجنبية متعددة، خاصة بعد أحداث 2011، بذريعة حماية حقوق الإنسان. إلا أن هذه التدخلات – سواء العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية – أدت إلى **نشر الفوضى، تهريب الأسلحة، وزيادة الصراعات القبلية والاجتماعية** .كما تسبب التدخل في **إضعاف** الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات التضخم، وأسهم في تعقيد العملية الانتخابية عبر الضغط على الأطراف السياسية، لا سيما بشأن القاعدة الدستورية. (خيري، 1992: 80)

2- التدخل الإقليمي:

أسهمت بعض الدول الإقليمية في تعقيد الوضع الليبي، مدفوعة بمصالح سياسية واقتصادية مشتركة.

ونتيجة لتداعيات "الربيع العربي"، دخلت المنطقة في مرحلة إعادة رسم خريطة النفوذ الإقليمي، مما أدى إلى تراجع دور الدول المركزية مثل مصر وسوريا، وبروز دور الخليج العربي في إدارة المشهد الإقليمي .هذا التدخل الإقليمي ساعد في تأجيج الانقسامات الداخلية، وأسهم في زعزعة استقرار الدولة الليبية.

عاشراً: **الصعوبات التي واجهت الانتخابات الليبية في بناء الدولة**:

"إن الديمقراطية لا يمكن أن تنمو بشكل صحي دون أن تتواكب مع وجود مؤسسات مركزية قوية؛ فغياب هذا التوازن يؤدي إلى تصاعد الصراعات بين النخب وزيادة احتمالات الانفجار السياسي. كما أن إجراء الانتخابات في ظل نظام هش، يفتقر إلى دستور واضح وآليات مراجعة قضائية فعّالة، قد يُفضي إلى أزمة في الشرعية بدلاً من أن يسهم في بناء دولة مستقرة وفعّالة. ومن هنا، فإن أحد أبرز التحديات التي واجهت الدولة الليبية في مسار بناء الدولة تمثل في النقاط التالية":

1. **غياب الدستور الثابت** :نص دستوري انتقالي مؤقت (2011)، لم يُستكمل أو يصوّت عليه، مما أفرغ الانتخابات من شرعيتها .
2. **خلافات قانونية متخصّصة** :قانون الانتخابات صدر دون توافق، متضمنًا تناقضات مفهومة ومحسوبة لخدمة أطراف محسوبة على النظام السابق .
3. **الجماعات المسلحة والجيش** :تحكم الجماعات المسلحة المستمر وانصهارها في أجهزة الدولة، أدى لتسلط القوة على القانون المنتخب .
4. **التدخلات الإقليمية والدولية** :كل طرف مدعوم من لاعب خارجي، من الإمارات ومصر وروسيا (دعم حفتر) إلى تركيا وقطر (دعم غرب ليبيا).
5. **الإطار المؤسساتي المفتت** :تعدد الحكومات GNU) مقابل(GNS ، تعدد المجالس التشريعية والرئاسية، وانقسام في المصرف المركزي والمصرف النفطي .

تظهر التجربة الليبية أن الانتخابات، رغم أهميتها الدستورية، كانت ثقيلة في ضوء مناخ هشّ لا مؤسسات فيه، ودستور غير مكتمل، وصيغ انتخابية مشوّشة، وتدخلات خارجية. أسهم هذا كله في تحول الانتخابات إلى أداة تفكيك للسلطة الوطنية بدلاً من توحيدها.

1– الانتخابات كأداة لبناء الشرعية

تنظر النماذج النظرية إلى الانتخابات بوصفها وسيلة لتكوين شرعية وجسر للتداول السلمي للسلطة .بيد أن هذه الشرعية مشروطة بوجود:

- نظام دستوري واضح ومستقر.
- مؤسسات قضائية وتشريعية مستقلة.
- جيش وطني موحد وجهاز أمني مصالِح.
- قبول لجميع الأطراف بالنتائج وعواقبها.

في حالة غياب هذه العناصر، يمكن للانتخابات أن تساهم في **تفكيك الدولة** بدلاً من ترسيخها .

2– الانتخابات في ظل هشاشة مؤسسية

بحسب **معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام** (SIPRI) بالسويد ، انهيار العملية الانتخابية يعكس أزمة شرعية عميقة ما تزال تطبع المشهد السياسي الليبي .بالإضافة إلى ذلك، يؤكد المركز الليبي (ICDI) المركز الدولي للحوار والمبادرات أن الانتخابات غالبًا ما سُرِّعت قبل بناء مؤسسات الدولة، مما عزز "العقليّة الهرمية القائمة على الأفراد" ولم يعزز الدولة الحقيقية .

كما أن الانتخابات المبكرة في ليبيا أدت إلى تفاقم انعدام الثقة بين النخب والمواطنين، مما يزيد خطر الانتقال إلى نظام نصف ديمقراطي أو ديكتاتوري مستقبلا.

3– الانتخابات كمحرك للانقسام السياسي

اندلاع الانتخابات بعد 2011 عزز الانقسامات الإقليمية (شرق/غرب) والجماعات المسلحة بدلًا من تجاوزها، وكذلك دعم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي للمؤسسات الانتقالية دون مراجعة جوهرية للمشاكل الداخلية، أدى إلى التالي:

- حدوث انتخابات (مثل 2012 و2014) أمام بيئات أمنية عالية التوتر.
- انقسامات في القوانين الانتخابية.

- تفاقم الصراعات المسلحة بدلًا من حلها .

4– فساد العمل الانتخابي:

يُعد الفساد الانتخابي من أبرز معوّقات بناء الدولة، خاصة في الدول الخارجة من نزاعات أو تلك التي تمر بمرحلة انتقالية مثل ليبيا. وتُجسِّد ممارسات شراء الأصوات والرشوة الانتخابية أحد أكثر أشكال الفساد فتكًا بشرعية المؤسسات المنتخبة، حيث تنتقل الانتخابات من كونها أداة لتمثيل الإرادة الشعبية إلى كونها مجرد سوق تُباع فيه الأصوات وتُشترى فيه النفوذ.

ورغم أن هذه الظاهرة ليست جديدة – فقد سُجلت في الديمقراطيات التاريخية مثل بريطانيا والولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر – إلا أن استمرارها في السياقات الهشة له انعكاسات مضاعفة وخطيرة على عملية بناء الدولة.

ففي مثل هذه البيئات، لا تقتصر نتائج الفساد الانتخابي على تشويه العملية الديمقراطية فحسب، بل تمتد لتنتج حكومات تفتقر إلى الشرعية، وإدارات تُكرّس الولاء الشخصي على حساب المصلحة العامة، مما يُقوض مبدأ سيادة القانون ويُفشل محاولات بناء مؤسسات دولة محايدة وفاعلة.

إن ظاهرة شراء الأصوات لا تمثل فقط انحرافًا أخلاقيًا، بل هي في جوهرها إعادة إنتاج لمنطق الدولة الزبائنية (Clientelist State)، التي تقوم على تبادل المنافع بدلًا من بناء الثقة في المؤسسات. وبذلك، يتحول الناخب من مواطنٍ صاحب حق سياسي إلى مجرد متلقٍ لمنافع آنية، مما يُضعف روح المواطنة ويُعزّز الانقسام المجتمعي.

وفي الحالة الليبية، حيث تضعف الرقابة المؤسسية ويغيب القضاء المستقل، تُصبح الانتخابات، في ظل الفساد المالي والسياسي، أداة لتدوير النخب المهيمنة بدلاً من كونها وسيلة للتغيير والبناء المؤسسي، مما يكرّس حالة عدم الاستقرار ويؤجل بناء الدولة إلى أجل غير مسمى.

وقد أشار البعض إلى هذه الإشكالية حين اعتبر أن الحكومة التي تُبنى على قاعدة من تبادل المنافع والمصالح الضيقة، لا يمكن اعتبارها ديمقراطية بالمعنى الحقيقي، بل تكون خاضعة لهيمنة أصحاب النفوذ والمال، وهي بذلك تنتج شكلًا مشوهًا للدولة، خالية من القيم المؤسسية والشرعية القانونية. الفساد الانتخابي ليس فقط تهديدًا لنزاهة الانتخابات، بل هو عائق جوهري أمام بناء الدولة، لأنه يُنتج مؤسسات مشكوك في شرعيتها، ويُضعف الثقة الشعبية، ويُبقي على منطق الزبونية السياسية بدلًا من منطق الحكم الرشيد والمؤسسات المستقلة.. (أرمان، 2003: 246)

أحد عشر: **دور الانتخابات في تأسيس ليبيا الجديدة**:

تُعدّ الانتخابات خطوة محورية في مسار بناء ليبيا الجديدة، إذ تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة من خلال فتح المجال أمام جميع الليبيين – على اختلاف توجهاتهم السياسية والإيديولوجية – للمشاركة المتساوية في صياغة مستقبل البلاد.

كما تمثل آلية التداول السلمي للسلطة ووسيلة لقبول نتائجها من جميع الأطراف، ما يرسّخ ثقافة الديمقراطية ويقلل من احتمالات الصراع على الحكم.

تُعد الانتخابات الوسيلة الأمثل لـ إقرار دستور توافقي، عبر استفتاء ديمقراطي يشارك فيه قطاع واسع من الشعب، مما يمنح الدستور شرعية شعبية وقانونية راسخة.

ويسهم المسار الانتخابي في تعزيز النظام السياسي شبه الرئاسي، الذي يعتمد على توزيع متوازن للسلطة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، ما يضمن استقرارًا مؤسساتيًا حيويًا للدولة.

من خلال التنافس الحر في الانتخابات، يُمكن أن تنشأ تعددية حزبية فعالة، تتجسد في بروز حزبين رئيسيين – أحدهما بمرجعية إسلامية والآخر علمانية – إلى جانب أحزاب أخرى، مما يدعم التنوع السياسي ويضمن التمثيل العادل.

تساعد الانتخابات في تحقيق الاستقرار الحكومي من خلال اختيار قيادات شرعية تعبّر عن الإرادة الشعبية، وهو ما يرسّخ مبادئ دولة القانون ويعزز سيادة المؤسسات.

كما تعزز الانتخابات الشفافة من جهود مكافحة الفساد عبر مساءلة المسؤولين وتمكين المواطنين من اختيار ممثلين ملتزمين بالإصلاح والنزاهة.

وتُعد المشاركة الواسعة في الانتخابات مؤشرًا على ارتفاع الوعي السياسي، حيث يتزايد إقبال المواطنين على التسجيل والتصويت بمجرد صدور قانون الانتخابات المرتقب، وهو ما يُعزز شرعية العملية السياسية.

تؤدي الانتخابات إلى تقليص التدخل الأجنبي من خلال تمكين مؤسسات الدولة الشرعية وتوحيد الموقف الوطني على أسس ديمقراطية.

وبذلك، تساهم الانتخابات في ملء الفراغ السياسي وظهور نظام موحد يعكس الإرادة الشعبية بعيدًا عن الانقسامات والانشقاقات.

كما أن الاستقرار السياسي الناتج عن انتخابات نزيهة يفتح الباب أمام إصلاحات اقتصادية ناجحة، تقود لتحول ليبيا إلى دولة قائمة على المعرفة والتكنولوجيا بدلًا من الاعتماد الريعي.

وتسهم الانتخابات في تعزيز السلم الاجتماعي من خلال منح جميع الفئات الشعور بالتمثيل، مما يقلل من دوافع الجريمة والعنف.

وأخيرًا، فإن قيام مؤسسات منتخبة وقوية يمكّن الدولة من التصدي للهجرة غير النظامية، والجريمة المنظمة، وتجارة المخدرات بفعالية.

ومع ذلك، ورغم أهمية الانتخابات، يشكّك بعض المحللين والنخب – داخل ليبيا وخارجها – في إمكانية الوصول إلى هذا النموذج المثالي، ويرجّحون سيناريوهات أكثر تشاؤمًا، تتوقع فشل الدولة أو تقسيمها إلى كيانات صغيرة خاضعة لنفوذ خارجي. (خشيم، مرجع سابق: 39-40)

الخاتمة

تعكس التجربة الليبية منذ 2011 أن الانتخابات، رغم كونها أداة جوهرية في النظم الديمقراطية، ليست حلاً سحريًا لبناء الدولة أو ضمان الاستقرار السياسي، خاصة في بيئات ما بعد النزاع. فالانتخابات في ليبيا لم تتم في سياق مؤسسي مستقر، بل جاءت في ظل انقسام سياسي، وضعف أمني، وغياب دستور دائم، وهيمنة جماعات مسلحة، وتدخلات إقليمية ودولية، مما أدى إلى نتائج عكسية تمثلت في ترسيخ الانقسامات وتعميق هشاشة الدولة بدلًا من تعزيز وحدتها ومؤسساتها. لقد أظهرت التجربة الليبية أن الانتخابات، في غياب مقومات الدولة الفاعلة، قد تصبح عامل تفكك بدلًا من أن تكون وسيلة لبنائها.

إن بناء الدولة في ليبيا يتطلب توافر شروط أكثر عمقًا من مجرد تنظيم استحقاقات انتخابية، وفي مقدمتها: التوافق الوطني، إصلاح المؤسسات، المصالحة المجتمعية، والأمن المستقل. وبدون ذلك، ستظل الانتخابات أداة شكلية أو حتى مدمّرة، بدلًا من أن تكون معبرًا نحو دولة المواطنة والقانون.

النتائج

1. **غياب القاعدة الدستورية الصلبة** جعل الانتخابات تفتقر إلى الإطار القانوني والشرعي المطلوب، مما نزع عنها ثقة المواطنين والفاعلين السياسيين.

2. **الانقسام المؤسسي** بين حكومات وبرلمانات ومجالس متنازعة ساهم في تعطيل الانتخابات وتحويلها إلى ساحة صراع بين أطراف النزاع.
3. **ضعف المفوضية العليا للانتخابات** من حيث الاستقلالية والتمويل، قوض قدرتها على إدارة العملية الانتخابية بفعالية وحياد.
4. **التدخلات الخارجية والإقليمية** أسهمت في تأجيج الانقسامات الداخلية، وجعلت الانتخابات رهينة لمصالح قوى إقليمية ودولية.
5. **الفساد الانتخابي وشراء الأصوات** شوه العملية الديمقراطية وأنتج نخبًا سياسية لا تتمتع بشرعية حقيقية.
6. **فشل الانتخابات في بناء التوافق الوطني** بسبب استبعاد بعض الأطراف أو فئات المجتمع من المشاركة، مما فاقم الصراع الأهلي بدلًا من إنهائه.
7. **تحوُّل الانتخابات إلى آلية تنازع** عوضًا عن كونها آلية تداول سلمي للسلطة، وذلك نتيجة غياب منظومة قضائية قوية وقبول سياسي واسع بالنتائج.
8. **ضعف الثقافة السياسية** لدى جزء من النخب والمواطنين، مما جعل الممارسة الانتخابية أداة لتدوير السلطة وليس لبناء الدولة.
9. **تجاهل البعد التنموي والاجتماعي** في العملية الانتخابية حال دون تحويلها إلى رافعة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

التوصيات

1. **وضع دستور دائم وتوافقي** قبل أي استحقاق انتخابي، على أن يُقرّ عبر استفتاء شعبي حر، لضمان الشرعية القانونية والسياسية للانتخابات.
2. **توحيد المؤسسات السيادية**)مثل المصرف المركزي، المؤسسة الوطنية للنفط، الأجهزة الأمنية) لضمان إجراء انتخابات موحدة وشاملة لكل البلاد.
3. **تحييد المفوضية العليا للانتخابات** ماليًا وإداريًا، وتعديل القانون بما يضمن استقلالها الكامل عن جميع السلطات السياسية.
4. **ضمان أمن العملية الانتخابية** عبر دمج الجماعات المسلحة في مؤسسات الدولة أو نزع سلاحها، وتوفير حماية محايدة للناخبين والمرشحين.
5. **تعزيز الرقابة المحلية والدولية** على الانتخابات لضمان الشفافية والنزاهة، مع ضرورة تطوير آليات لمراقبة الإنفاق الانتخابي ومنع شراء الأصوات.
6. **بناء وعي سياسي مدني** من خلال برامج إعلامية وتثقيفية مستمرة لتعزيز مفهوم المواطنة، ورفع المشاركة السياسية الواعية.
7. **التحضير التدريجي للانتخابات** بعد بناء مؤسسات الدولة الأساسية، وليس العكس، لتفادي إعادة إنتاج الانقسام والفوضى.
8. **إشراك جميع الفئات الاجتماعية**)المرأة، الشباب، الأقليات، المناطق المهمشة) في إعداد قوانين الانتخابات وضمان تمثيلها الحقيقي.
9. **إرساء مصالحة وطنية شاملة** قبل الانتخابات، بالتوازي مع العدالة الانتقالية، لخلق مناخ سياسي ملائم وقابل للتنافس السلمي.

10. **الحد من التدخلات الأجنبية** عبر سياسة خارجية موحدة وتحالفات متوازنة، ورفع كفاءة الدبلوماسية الليبية في مواجهة التدخلات.

📌📚

المراجع

1- أحمد سيد حسين دور القيادة السياسية في إعادة بناء الدولة، (روسيا في عهد بوتين)بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2015.

2- جون ستريمالو، المؤتمر الوطني العام االنتخابات في ليبيا التقرير النهائي 7 يوليو 2012، https://www.cartercenter.org

3- حسن عبدالمنعم خيري، الأحزاب السياسية والحريات العامة، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، 1992.

4- سليمان الغول، الانتخابات و الديمقراطية، أكاديمية الدراسات العليا، ليبيا، 2003.

5- سوزان روز أكرمان، ترجمة فؤاد سروجي، الفساد والحكم والأسباب ، العواقب والإصلاح، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003.

6- صباح بالة، مفهوم الانتخابات، 2017/6/9، على الموقع الإلكتروني https://political-encyclopedia.org/dictionary

7- مصطفى عبدالله خشيم، الانتخابات الليبية: الواقع والآفاق، مجلة جامعة صبراتة العلمية، العدد السادس، ديسمبر 2019.

8- يوسف سلامة حمود المسيعدين، الآثار السياسية للنظام الانتخابي في الأردن، مجلة المستقبل العربي، 2015.